

وزير المهجّرين: هكذا سيتمّ التحوّل إلى التنمية الريفيّة

طرح وزير المهجّرين الدكتور عصام شرف الدين أكثر من مرة نيته تحويل الوزارة الى وزارة للتنمية الريفية بعد اقفال الملفات المتبقية في وزارته. وقد باشر تحضيراته لاعداد مشروع قانون انشاء وزارة التنمية الريفية بهدف تنمية الارياف والحد من الهجرة الى المدينة، وتثبيت المواطن في ارضه، وتوفير القدرة الانتاجية والكفاية المعيشية له

لم تتضح بعد مضامين المشروع او عناوينه بشكل كامل لكن الوزارة في بداية التحضير له، وفي صدد القيام بدراسة وخطة لاقفال أكبر عدد ممكن من الملفات المتبقية في وزارة المهجّرين ودفع أكبر عدد ممكن من التعويضات. لذلك، حصل اتفاق مع رئيس الصندوق الوطني للمهجّرين العميد نقولا الهبر ومع مدير الوزارة احمد محمود لتخصيص يومين للمراجعة، الاثنين والخميس، في الوزارة والصندوق، لكي يتابع المواطنون المعنويون ملفاتهم. وبعد فترة من الوقت، سيتم اعداد دراسة شاملة لوزارة التنمية الريفية، و يكون قد تم بالتوازي اعداد مشروع قانون لتحويل وزارة المهجّرين الى وزارة تنمية ريفية بكامل هيكلتها.

لكن تبقى هناك ملفات مصالحات وإخلاءات وتعويضات قليلة نسبياً، عالقة في بعض المناطق، لاسيما في قضاء بعبدنا وطرابلس وبعض احياء بيروت وفي محيط مخيم المية ومية قرب صيدا، الذي توسع على حساب اراض خاصة بمساحة نحو 800 متر، وهي تنتظر المعالجات لكي يتم اقفالها، لانها تحتاج اولاً الى تمويل والى توافق سياسي وعمل جدي. وعندما يتوافر التمويل، سيصبح في الامكان اقفال هذه الملفات سريعاً. سواء احتاجت هذه الملفات الى وقت ام لا، يفترض ان تتحول وزارة المهجّرين الى مديرية عامة او يصبح اسمها مديرية تحصين العودة، لمن لم يعد او لم يقبض تعويضه. لذلك لا يمكن تحديد مهلة لمواعيد اقفال ملفات العودة ودفع التعويضات، لكن العمل جار على خطى اقفالها وانشاء الوزارة الجديدة. طبعاً، على امل في ان تساهم ظروف البلد المالية والسياسية في تنشيط عمل الحكومة بعد العثرات التي اصابتها بسبب تطور الاوضاع المعروفة خلال الشهرين الماضيين.

من اهداف انشاء وزارة التنمية الريفية: دعم الزراعة والصناعة الزراعية لتأمين الامن الغذائي، وخفض الاعتماد على الاستيراد، وتخفيف خسارة العملة الصعبة، وبناء اقتصاد منتج يعتمد على الزراعة والصناعة والطاقة البديلة، وحماية البيئة والمناخ، واعتماد اللامركزية الادارية والاقتصادية. يذكر ان وزارة المهجّرين واصلت خلال السنوات الماضية دفع بعض المستحقات الى متضررين وقامت باعادة الاعمار، وفق ما تيسر لها من اموال ووفق جداول منتظمة. كما جرى في العام الماضي اطلاق موقع بيانات التنمية الريفية والمحلية للمناطق اللبنانية، وبناء قاعدة معلومات واستراتيجية اتمائية وطنية، الذي اعد ضمن اطار عمل وزارة المهجّرين واللجنة الوزارية للامناء الريفي والمحلي، وتقوية شبكة الامان الاجتماعي.

تهدف الخطة الوطنية للامناء الريفي والمحلي والبرنامج الوطني للامناء الريفي بشكل رئيسي "الى دعم حيوية المناطق اللبنانية والريفية ورفاه سكانها، عبر تعزيز الفرص وتقديم حلول متكاملة للمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية في المناطق الريفية من خلال تقييم مواردها ودعم ارثها السياحي والبيئي والثقافي، وتحسين نوعية الخدمات من خلال التعاون الوثيق مع السلطات المحلية ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل فاعل".

اللبنانية وخصوصاً الريفية منها بهدف تشجيع المشاريع الجديدة، ودعم النشاطات المنتجة في الاقتصاد وتنويعها وتطويرها، مع التركيز على الزراعة والصناعة والسياحة البيئية والدينية لتعزيز نسبة مساهماتها في الاقتصاد ودورها في التنمية.

في هذا الحوار، اوضح الوزير شرف الدين لـ"الامن العام" التفاصيل المتوافرة عن المشروع وما يتم العمل عليه في الوقت الباقي من عمر الحكومة، ومصير الملفات العالقة، واهداف انشاء وزارة التنمية الريفية.

■ لماذا ترغب في تحويل وزارة المهجّرين الى وزارة للتنمية الريفية؟

□ انشئت وزارة المهجّرين في فترة ما بعد الحرب الاهلية المشؤومة بهدف عودة المهجّرين الذين هجروا في فترة الحرب والتعويض على المتضررين منها، ان على صعيد اعادة الاعمار او على صعيد ترميم المنازل المتضررة، كما كان هدفها الاساسي الاهتمام بالبنية التحتية للمناطق المتضررة تسهيلاً لعودتهم. اما اليوم، وبعد أكثر من ثلاثة عقود على انتهاء الحرب، وعودة الاهالي واقفال القسم الأكبر من الملفات، وبعد اتمام عملية المصالحات في العديد من القرى والبلدات، اصبحت عبارة المهجّرين تذكّر اللبناني بسنوات وايام سود مرت عليهم. لذا علينا الانتقال من هذه الحقبة الى حقبة الائمة، وتمكين عودة المهجّرين من خلال البحث عن سبل تنموية توطن الاهالي بارضهم وبلداتهم، وتخلق رابطاً لهم في مجتمعهم، وتؤمن لهم سبل العيش الكريم عبر التركيز على قطاعات منتجة، وخلق فرص عمل، وهذا يكون من خلال تحويل هذه الوزارة الى وزارة للتنمية الريفية.



وزير المهجّرين الدكتور عصام شرف الدين.

■ ماذا عن الخطة الخاصة بوزارة المهجّرين حالياً ووزارة التنمية الريفية؟

□ بعد نحو شهرين على تسلمنا هذه الوزارة، ونبينا ثقة المجلس النيابي، قمنا بتحضير خطة مع الصندوق المركزي للمهجّرين الذي يتبع لسلطة رئاسة الحكومة لاقفال الملفات المتبقية والممكن اقفالها. بالتوازي، نقوم حالياً بتحضير خطة لترحها على مجلس الوزراء تقضي بتحويل الوزارة الى وزارة التنمية الريفية، نعلن عنها فور الانتهاء منها، على ان يتم بعدها انشاء مديريةية في وزارة التنمية الريفية سنقترح تسميتها مديريةية تحصين العودة، تهتم بالملفات العالقة في وزارة المهجّرين والصندوق المركزي الى حين اقفال هذا الملف نهائياً.

■ كيف تتعاملون مع التحديات التي تواجه وزارة المهجّرين؟

□ التحدي الأكبر اليوم هو تأمين الاموال والميزانية المطلوبة لدفع المستحقات المتوجبة للمواطنين، والتحدي الثاني هو خلق توافق سياسي عام في البلاد للوصول الى اقفال هذه الوزارة وتحويلها الى وزارة تنمية، ويبقى الامل في عمل حكومتنا "معاً للانقاذ" على تأمين الاموال المطلوبة وتحقيق هذا الهدف.

اجل بناء اقتصاد منتج، يعتمد على الزراعة والصناعة والطاقة البديلة وحماية البيئة والمناخ واللامركزية الادارية والاقتصادية.

■ هل سيشمل عمل وزارة التنمية الريفية كل المناطق ام مناطق التهجير فقط؟ وما هي القطاعات التي تتعلق بتحسين وضع الارياف، كدعم الانتاج الزراعي والصناعي المحلي، ومساعدة المزارع من خلال توفير الكهرباء او الطاقة المدعومة وتصريف الانتاج؟

□ سيشمل عمل الوزارة الاراضي اللبنانية كافة حيث ستضم التنمية الريفية العديد من القطاعات والمجالات، وستكون لها انعكاسات ايجابية على الكثير من الصعد، علماً ان سكان الارياف شكلوا الغالبية الساحقة من مجمل سكان لبنان عبر الزمن.

تشمل التنمية الريفية النواحي الآتية:

• دعم الزراعة والصناعة الزراعية لتأمين الامن الغذائي والتقليل من الاعتماد على الاستيراد.

• دعم القطاع الصناعي الذي دوره يقلل من فاتورة الاستيراد ويدخل العملات الصعبة الى لبنان.

• التركيز على تنمية القطاع البيئي، لما له من اهمية كبيرة في حماية المناخ ومكافحة التلوث وتعزيز السياحة البيئية التي تساهم في احياء المناطق الريفية.

• الاستثمار في مصادر طاقة بديلة ذات تكلفة قليلة، والتركيز على تجهيز البنى التحتية وشبكة الطرق والاتصالات من اجل استقطاب المواطنين.

• دعم القطاع الصحي والتعليمي في الارياف، وبناء سبل عيش تمكن المواطنين من العودة المستدامة اليها.

■ اخيراً، عند الحديث عن ازمت لبنان ماذا يخطر في بالك؟

□ في الواقع، ابرز ما يخطر في بالنا هو لبنان الذي نحب، لاننا تعودنا بطبعنا على الإيجابية في التعاطي مع كل الامور. على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر فيها والازمات المتتالية، الا اننا لم نفقد الامل في امكان الحد من الانهيار وتحقيق الاستقرار المطلوب على الصعد والمستويات كافة، ولهذا السبب قبلنا المشاركة في هذه الحكومة.



علينا الانتقال من حقبة التهجير الى حقبة الانماء



■ ما هو المتوقع من التنمية الريفية على الصعيد الاقتصادي والانتاجي سواء للمواطن او للبلد؟

□ اثبتت التجربة اللبنانية فشل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الاستدانة والاستيراد، خصوصاً عندما نضبت العملات الاجنبية، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ووقعت البلاد في ازمة اقتصادية واجتماعية حادة،

ادت الى ازدياد معدلات الفقر الى نحو 60% من مجمل الشعب اللبناني، وارتفاع معدلات البطالة الى حدود قياسية غير معهودة في تاريخنا. تغيير المنهجية الاقتصادية في لبنان من عقلية استهلاكية الى عقلية منتجة، يعد من اهم الخطوات والركائز البنوية التي من شأنها مساعدة لبنان في التعافي والخروج من الازمة الحالية. وتعد التنمية الريفية من اهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها من